

27 مارس/آذار 2000

## غواتيمالا: خطوة أخرى نحو إقرار العدالة للضحايا المنسيين

قالت منظمة العفو الدولية، في بيان لها اليوم، إن أي تحرك للتصدي للإفلات من العقاب هو خطوة نحو إقرار العدالة. جاء ذلك تعليقاً على قرار محكمة الجنايات الرئيسية في إسبانيا ببدء التحقيق في الاتهام الذي وجهته ريغورتا منشو، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، لمسؤولين سابقين في غواتيمالا بارتكاب جريمة القتل الجماعي.

وأضافت المنظمة، التي تتابع وضع حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ عدة سنوات، قائلةً إن "منظمة العفو الدولية تؤيد بقوة كل الجهود المبذولة لتقديم المسؤولين عن الأفعال التي كابدها غواتيمالا إلى ساحة العدالة."

وسوف تراقب المنظمة عن كثب التطورات في جميع الإجراءات القضائية الجارية لوضع حد للإفلات من العقاب في غواتيمالا، سواء أمام المحاكم الوطنية، أو عبر الآليات المعمول بها بين الدول الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، أو من خلال الطلبات المقدمة لإجراء محاكمات في الخارج عن جرائم يتم الدفع بأنها تقع في نطاق اختصاص القضاء على وجه العموم في أي مكان في العالم كما في حالة الدعوى التي أقامتها منشو.

ومضت منظمة العفو الدولية في بيانها قائلة إن "هذه الدعوى الأخيرة تُعد دليلاً آخر على أن الحقيقة بدأت تخرج إلى دائرة الضوء أخيراً فيما يخص الأفعال التي كابدها الشعب الغواتيمالي خلال الصراع، بعد أن ظلت السلطات الغواتيمالية ومؤيديها في الخارج ينكرونها على مدى عقود."

ووصفت المنظمة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها قوات الأمن الغواتيمالية، في مسعاها لقمع جميع المعارضين أو من تشبه في أنهم من المعارضين أو يُحتمل أن يكونوا منهم، بأنها "برنامج حكومي للاغتيال السياسي."

هذا، وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الجديدة التي تولت مقاليد السلطة في يناير/كانون الثاني للوفاء بتعهداتها فيما يخص حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص:

إنشاء لجنة خاصة للتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص مسلح الجيش خلال الصراع المسلح.

بدء برنامج حكومي لاستخراج الجثث من القبور الجماعية التي تحوي عشرات الألوف من الضحايا الذين لم يتم التحقق من هوياتهم.

اتخاذ إجراءات لاستجلاء حقيقة ما حدث لعشرات الألوف من الناس، بمن فيهم من أطفال، الذين "اختفوا" خلال الصراع.

تقديم تعويضات للضحايا وأسرهم.

وأضافت منظمة العفو الدولية قائلة "إن السلام الحقيقي والدائم الذي بشر به اتفاق السلام في غواتيمالا المبرم عام

1996 لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من العدالة وسيادة القانون."

واختتمت المنظمة ببيانها قائلة "إنه لمن الضروري بشكل قاطع أن يُحاسب الجناة على ما اقترفت أيديهم من جرائم، وأن تتحقق العدالة للضحايا، وأن يكون ذلك رسالة واضحة يفهم منها الجميع أنه لن يكون مقبولاً وقوع مثل هذه الانتهاكات ثانية."

## خلفية

جاء قرار المحكمة الأسبانية استجابة لدعوى أقامتها في ديسمبر/كانون الأول ريغوبرتا منشو، زعيمة السكان الأصليين في غواتيمالا والحائزة على جائزة نوبل للسلام. وقد حددت منشو في دعواها أسماء عدد من المسؤولين السابقين، متهمه إياهم بوضع وتنفيذ استراتيجية وحشية لمكافحة التمرد راح ضحيتها عشرات الألوف من الفلاحين من أبناء السكان الأصليين، ومنهم أفراد من أسرهما، خلال الصراع الأهلي الذي دام طويلاً في غواتيمالا. ومنذ ذلك الحين لاقت الدعوى مساندة عدد من منظمات حقوق الإنسان الغواتيمالية الأخرى وعدد من الضحايا وأسرهم.

وبالإضافة إلى الدعوى التي أقامتها منشو بدأ عدد متزايد من الضحايا وأسرهم يتقدمون ساعين لإقرار العدالة والإنصاف في غواتيمالا، ولا سيما بعد نشر تقريرين موثقين صدر أحدهما عن "مشروع استعادة الذاكرة التاريخية" التابع للكنيسة الغواتيمالية، والآخر عن "لجنة استجلاء التاريخ" التي تدعمها الأمم المتحدة. وقد حُمل هذان التقريران القوات المسلحة المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر أن "قانون المصالحة الوطنية" الذي صدر في غواتيمالا عام 1996 ترك الباب مفتوحاً للملاحقة القضائية أمام المحاكم الوطنية لمرتكبي بعض الجرائم المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الجماعي وذلك على الرغم من سلسلة من قرارات العفو التي صدرت في البلاد.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف

+441714135566، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: <http://www.amnesty.org>